

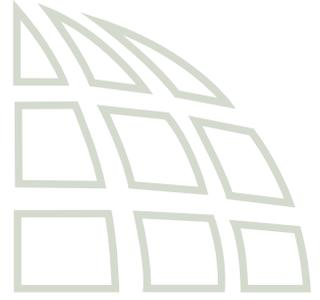
أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



السبت 29 إبريل 2017 (السنة الرابعة والعشرون - العدد 6325)





في هذا العدد

الافتتاحية

02 الاستثمار في التعليم لمواجهة تحديات المستقبل

الإمارات اليوم

03 فرص واعدة لنمو القطاع الصناعي

تقارير وتحليلات

04 سعي أممي لتخفيف المعاناة الإنسانية في اليمن في ظل تعنت المتمردين

05 هل سيشن تزامب عملية عسكرية جديدة في جنوب سوريا؟

06 ماذا وراء تزايد الإنفاق العسكري في العالم؟

شؤون اقتصادية

07 الأسهم الصغيرة تقود عودة السيولة إلى الأسواق المالية المحلية

من أنشطة المركز

08 «مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية» ينظم محاضرة عن «الكتابة الإبداعية في المرحلة الأساسية للتعليم وارتباطها بالتربية الأخلاقية»

09 «مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية» يشارك في «معرض أبوظبي الدولي للكتاب»

متابعات إعلامية

10 الأستاذ الدكتور جمال سند السويدي يشارك في ندوة «دور الأمن القومي العربي في عصر جديد» بجمهورية مصر العربية



الاستثمار في التعليم لمواجهة تحديات المستقبل

تستند السياسة الرشيدة التي تنتهجها دولة الإمارات العربية المتحدة في رؤيتها لتحقيق التنمية المستدامة وبلوغ أهداف ورؤية الإمارات 2021 إلى أسس قوية يشكل التعليم أحد أبرز أعمدها، وقد آتت تلك السياسية أكلها في مرحلة زمنية قياسية لا يتجاوز مداها أربعة عقود فقط، هي عمر دولة الاتحاد، مبرهنة بذلك على أن الإنجازات العظيمة وقوة العطاء لا تقاس بعمر الدول بقدر ما تقاس بالجهود الجبارة والإرادة القوية في بلوغ الهدف، وهو ما استطاعت دولة الإمارات أن تحققه بفضل تكاتف جهود أبنائها الأوفياء مع قيادتها الرشيدة، فنجم عن ذلك ميلاد دولة قوية تحتل مكانة متقدمة في دول العالم، حيث استطاعت دولة الإمارات اليوم أن تتصدر قائمة دول العالم في العديد من مجالات التطور والنمو والازدهار، كما حجزت لنفسها مكاناً متقدماً بين الأمم التي تحظى بمؤشر مرتفع للتنمية، وأصبحت قطباً اقتصادياً وصناعياً حيوياً في منطقة الشرق الأوسط. لكن تلك المكانة المتقدمة وهذا التطور السريع لم يكن ليتحقق من دون وضع أسس قوية للنهوض بقطاع التعليم ووضع الخطط التعليمية المتطورة والعمل على تنفيذها في إطار زمني محدد ومواءمتها مع متطلبات سوق العمل وتلبية الحاجات الاجتماعية والاقتصادية والأخلاقية بشكل عام، وهو ما نجحت فيه القيادة الرشيدة لدولة الإمارات بشكل كبير، فأسست الجامعات المتطورة واستقطبت الكفاءات العلمية والتعليمية المختلفة وحفزت التعليم الابتكاري، ونجحت في إعداد قاعدة من الكفاءات المواطنة المؤهلة لسد متطلبات التنمية والدفع بها إلى الأمام.

وتعكس الجهود المتواصلة لقيادة دولة الإمارات في دعم التعليم والحرص على جودة مخرجاته وعياً حضارياً عميقاً يتجاوز الحدود الزمنية والمكانية الضيقة للدول، إلى ترسيخ مفهوم دور الأمة في النهضة الحضارية المعاصرة، بعد قرون عدة من الركود الثقافي والعلمي. ذلك ما أكدته التصريحات المتكررة وتبني المبادرات الثقافية ورصد الأموال لتشجيع العلم والعلماء وتقديم الجوائز التشجيعية لأهل العلم والمشتغلين به بشكل عام.

لقد أكد صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، أكثر من مرة أن الأمة العربية قادرة على استعادة نهضتها بالعلم وحده، وها هو يعيد تأكيد ذلك خلال رعاية سموه لحفل تخريج الدفعة السادسة والثلاثين من طلبة جامعة الإمارات يوم الأربعاء الماضي، حينما شدد سموه على أن الإمارات قيادة وحكومة ومؤسسات تعول كثيراً على شباب الوطن المتسلحين بالعلم والمعرفة والإيمان بالله وبالوطن في تحقيق الإنجازات الحضارية والإنسانية التي تعزز مكانة بلادنا بين الأمم، وتحجز لدولتنا موقفاً متقدماً على خارطة التطور العلمي والتقني والحضاري والإنساني وغيرها من مبادئ التطور الذي ننشده لشعبنا وصولاً إلى تحقيق التنمية المستدامة التي تسعد أبناء وبنات الوطن وأجياله.

وهي تصريحات عميقة تتجاوب مع ما قاله صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، حفظه الله، أكثر من مرة من أن رهان دولة الإمارات العربية المتحدة سيكون في السنوات المقبلة هو الاستثمار في التعليم لأنه القاعدة الصلبة للانطلاق في مرحلة ما بعد النفط، وذلك إدراكاً من سموه أننا في دولة الإمارات العربية المتحدة في أمس الحاجة في المرحلة الراهنة إلى بناء كوادر مواطنة تملك مهارات خاصة وملتزمة بالعلم والمعرفة وقادرة على إرساء أسس نظام اقتصادي مستدام.

إن رؤية القيادة الرشيدة في الإمارات بمنح قضية التعليم بأبعادها المختلفة أهمية محورية في مستقبل الأجيال القادمة تتجسد فيما يجري القيام به على الأرض من رعاية للنشاطات التربوية، وإطلاق المبادرات النوعية، ورصد الجوائز التحفيزية لأعضاء المنظومة التربوية، والحرص على متابعة المناهج وتطويرها، فضلاً عن توفير البيئة المناسبة لعملية تعليمية تأخذ بأرقى المعايير العالمية، بما يواكب «رؤية الإمارات 2021» الهادفة إلى تبني نظام تعليمي إبداعي يمهد لتخريج أجيال متخصصة في المجالات القادرة على التعامل مع التطورات المتسارعة التي يشهدها عالم اليوم كالتيكنولوجيا وعلوم الفضاء وتطويرها لخدمة اقتصاد المعرفة.

فرص واعدة لنمو القطاع الصناعي

يقاس مستوى التطور الاقتصادي في أي دولة بالدور الذي يلعبه القطاع الصناعي في اقتصادها القومي، وحجم ونوعية إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي، حيث يعد تطور هذا القطاع الحيوي من أهم المؤشرات إلى مدى تقدم وتحضر الدولة. وفي دولة الإمارات العربية المتحدة استطاع هذا القطاع أن يحقق طفرات كبيرة وشهد تحولات مهمة سواء لجهة دخول الدولة في مشروعات صناعية مشتركة مع عدد من المؤسسات العالمية، أو لجهة إصدار قوانين جديدة محفزة للتنمية الصناعية، وإقامة مناطق صناعية ضخمة لجذب الاستثمارات إلى القطاع الصناعي، حيث اهتمت كل إمارة بإنشاء المناطق الصناعية ذات البنية المتطورة والتي تحتوي على المرافق والخدمات الأساسية، وتولي العاصمة أبوظبي هذا القطاع اهتماماً استثنائياً وقد توجهت نحو إنشاء مجمعات صناعية رئيسية ذات كثافة رأسمالية وتقنية عالية، بالتعاون مع دول صناعية كبرى، ومكثها ذلك من تأسيس قاعدة صلبة لانطلاقه كبرى للقطاع الصناعي تنفيذاً لمحددات الاستراتيجية الصناعية لإمارة أبوظبي 2017 - 2021 التي تأتي تماشياً مع «رؤية أبوظبي 2030» و«رؤية الإمارات 2021».

ويعد حجم الاستثمارات التي تخصصها أبوظبي إلى القطاع الصناعي من أهم صور الاهتمام به، حيث استقبل القطاع استثمارات مرتفعة وفي طريقه لاستقبال استثمارات كبيرة خلال السنوات القادمة، وفي هذا الإطار بلغ إجمالي استثمارات 22 مصنعاً جديداً في مدينة أبوظبي الصناعية «أيكاد» خلال العام الماضي نحو 718 مليون درهم، وتضمنت صناعات البلاستيك والمعادن والأغذية والنفط والفيبر ومواد البناء والأخشاب والملابس والجلود، وذلك بحسب دائرة التنمية الاقتصادية أبوظبي على هامش جولة تفقدية حديثة نفذتها الدائرة بأربعة مصانع جديدة في «أيكاد» دخلت حيز التشغيل العام الماضي، واستهدفت الجولة تشجيع هذه المصانع لاختيارها أبوظبي قاعدة لانطلاق أعمالها والوقوف بصورة مباشرة على التحديات التي تواجه تلك الصناعات وتوفير احتياجات المستثمرين، هذا وتعمل أبوظبي حالياً على الانتهاء من الاستراتيجية الصناعية المحدثة، والمتوقع إعلانها خلال العام الجاري، وتتضمن الاستراتيجية توجهات أبوظبي الصناعية خلال المرحلة المقبلة.

ويحظى قطاع الصناعة في إمارة أبوظبي بدعم لامحدود من حكومة الإمارة يتمثل في توفير أفضل البنى التحتية المتطورة وفق أعلى المعايير العالمية، وتحديث القوانين والأطر التشريعية بما يلائم المستجدات، والعمل على فتح المزيد من الأسواق أمام الصناعات الوطنية التي أثبتت جدارتها وباتت تنافس بقوة في الأسواق المحلية والإقليمية وحتى العالمية، بالإضافة إلى الحرص على أن تكون الإمارة بيئة عمل جاذبة للاستثمارات في هذا القطاع الاستراتيجي المهم من خلال توفير حزمة من الحوافز والمميزات الداعمة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية بهدف خلق قاعدة اقتصادية متنوعة وتعزيز نمو القطاع الصناعي بما يمكنه من الصمود أمام التغييرات العالمية الراهنة. وإذا ما نظرنا إلى المستقبل، سنجد أن القطاع الصناعي المحلي الذي يعد ثاني أكبر مسهم في الناتج المحلي بعد قطاع النفط والغاز، يمتلك فرصاً كبيرة لمواصلة النمو والازدهار وتعزيز القيمة المضافة لاقتصاد المعرفة في السنوات المقبلة، ولاسيما في ظل متانة اقتصاد الإمارة الذي من المتوقع أن ينمو بمعدل 3.5 إلى 4% خلال السنوات الأربع المقبلة.

وانعكست أهمية القطاع الصناعي الوطني في زيادة إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي، والدور المحوري الذي بات يلعبه في تنفيذ الاستراتيجيات التي تنتهجها الدولة لتنويع القاعدة الإنتاجية لاقتصاد الوطني، ما جعله من أهم القطاعات غير النفطية التي تعتبر القاطرة المحركة للنمو الاقتصادي الكلي الذي اعتمدت عليه دولة الإمارات العربية المتحدة منذ بدء أزمة أسواق النفط العالمية واتجهت نحو تطويره إدراكاً من القيادة الرشيدة، وعلى رأسها صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، لأهمية الدور الاستراتيجي الذي يلعبه هذا القطاع الصناعي؛ وخاصة أن النمو المطرد لهذا القطاع الواعد من شأنه أن يسهم في تحقيق أهداف سياسة تنويع مصادر الدخل واستدامة النمو.

سعي أممي لتخفيف المعاناة الإنسانية في اليمن في ظل تعنت المتمردين

خرجت الجلسة الأممية التي احتضنتها العاصمة السويسرية جنيف، الثلاثاء الماضي (25 إبريل) حول اليمن بتعهد الدول المانحة بتوفير مبلغ 1.1 مليار دولار من أصل (2.1 مليار دولار) طالبت بها الأمم المتحدة لتفادي حدوث مجاعة في اليمن، ما يعني استمرار الحاجة إلى المزيد من الدعم والإسراع بإيجاد حل سياسي لإنهاء حالة الصراع الناجمة عن انقلاب المتمردين الحوثيين.



حيث وصفه بالكارثي، كاشفاً أن 50 طفلاً يموتون كل يوم نتيجة للأوضاع الإنسانية الصعبة.

وجدد غوتيرس تحذيره من أن اليمن باتت تشكل أزمة إنسانية حيث يحتاج ثلثا السكان إلى مساعدات إنسانية ملحة، وهو التحذير نفسه الذي أطلقه ستيفن أوبراين، مسؤول الشؤون الإنسانية بالأمم المتحدة عندما قال إن «الصراع في اليمن أصبح أسوأ كارثة إنسانية في العالم». وأضاف أوبراين أن الحاجة إلى المال ملحة جداً لإنقاذ الأرواح وحماية المدنيين، ولهذا تم عقد هذا المؤتمر للتوجه مباشرة إلى المانحين ومطالبتهم «بتكثيف الدعم للشعب اليمني المحاصر في هذا الصراع». مشيراً إلى أن الوضع سيزداد سوءاً إذا لم يتوافر الدعم الكافي.

وإذا كانت آفاق الحل السياسي لا تبدو قريبة في الوقت الراهن بسبب تعنت المتمردين الحوثيين، فإن التركيز على التخفيف من وطأة الوضع الإنساني تبقى هي الهدف الأقرب حتى الآن، ولهذا ترتفع المطالب الدولية بتسهيل مرور المساعدات عن طريق الجو والبحر والبر، الأمر الذي تجاوزت معه الحكومة اليمنية الشرعية، حيث قال أحمد عبيد بن دغر رئيس الوزراء اليمني إن حكومته ستتيح دخول مواد الإغاثة، معبراً عن الاستعداد لفتح ممرات جديدة للمساعدات. كما التزم رئيس الوزراء اليمني بمواصلة الحكومة اليمنية دعمها لفرق الإغاثة حيثما وجدت وفي أي محافظة تعمل، معرباً عن دعمه للأمم المتحدة، وخطتها للاستجابة الإنسانية لعام 2017. بن دغر قال كذلك إن الحكومة الشرعية اليمنية وفرت عوامل وبيئات مناسبة لمرور المساعدات الإنسانية في مناطق يمنية حدودية عدة مع المملكة العربية السعودية.

دول مجلس التعاون التي حضرت الاجتماع ضمن أكثر من 50 دولة شاركت بهدف تمويل العمليات الإنسانية في اليمن كان إسهامها أكبر في المساعدات التي طالبت بها الأمم المتحدة، حيث قدمت المملكة العربية السعودية مبلغ 150 مليون دولار، تليها دولة الإمارات العربية المتحدة والكويت اللتان أسهمت كل منهما بمبلغ 100 مليون دولار، بينما تعهدت دول الاتحاد الأوروبي بتقديم 123 مليون دولار، ثم الولايات المتحدة بمبلغ 94 مليون دولار. وبذلك تكون تعهدات الدول والمنظمات المانحة قد غطت أكثر من نصف المبلغ المطلوب من قبل الأمم المتحدة، وهو ما يعث على تفاؤل حذر بشأن تخفيف معاناة الشعب اليمني؛ لأن توفير جزء معتبر من المبلغ المالي المطلوب يعد خطوة مهمة في سبيل إيصال المزيد من المساعدات إلى الشعب اليمني، لكن ذلك يجب أن يتبع بإجراءات حازمة ضد المتمردين الحوثيين الذين أوصلوا اليمن إلى هذه المرحلة من الهشاشة بسبب اعتدائهم على الشرعية ورفضهم المستمر للتوصل إلى حل سياسي بناء على المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية، ومخرجات الحوار الوطني، وقرارات الأمم المتحدة وخاصة القرار 2216. وهي القرارات الوحيدة الملزمة بحسب الحكومة اليمنية الشرعية والدول الداعمة لليمن.

التصرفات السلبية للمتمردين الحوثيين وإسهاماتهم المباشرة في تدهور الوضع الإنساني داخل اليمن شكلت إحدى القضايا التي أثّرت خلال مؤتمر المانحين في جنيف، حيث بين الدكتور عبدالله الربيعه، المستشار بالديوان الملكي السعودي، المشرف العام على مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، خلال إلقاء كلمة السعودية في المؤتمر أن الحصار والسلب واحتجاز السفن الإغاثية من قبل الميليشيات المسلحة هو السبب المباشر لتدهور الوضع في اليمن، مضيفاً أن هؤلاء لم يكتفوا بالاعتداء على الشرعية التي اختارها الشعب اليمني فقط بل تعدوا ذلك إلى منع ونهب الغذاء والدواء خلافاً لكل القوانين الإنسانية. في حين ركز الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس على تشخيص الوضع الإنساني في اليمن، وخاصة الوضع الإنساني للأطفال

هل سيشن ترامب عملية عسكرية جديدة في جنوب سوريا؟

أشار جسي ماركس من مركز ستمسون في مقال له بمجلة «ذا ناشيونال إنترست» إلى أنه في الوقت الذي تقترب فيه قوات التحالف من معقل تنظيم «داعش» بمدينة الرقة، فإن النشاطات العسكرية للقوات الأمريكية على الحدود الشمالية للأردن تشير إلى أن القتال ضد التنظيم نفسه سيتسع قريباً ليشمل جنوب سوريا. وفي السادس من إبريل وافق الرئيس ترامب على إطلاق ستة صواريخ كروز من السفن الحربية الأمريكية قبالة الساحل السوري باتجاه إحدى المطارات العسكرية التي يستخدمها النظام.

والجنوبية ويؤجج التوترات بين عناصر المعارضة والقوات الموالية للأسد التي تحتل حالياً أجزاء كبيرة من درعا. كما قد تتسبب في نشوب صراع (مباشر أو غير مباشر) مع قوات الأسد. ومن المرجح أن تؤدي إلى تصاعد التوترات السياسية والدبلوماسية مع روسيا، ما سيضر بمحادثات السلام في آستانة ومحادثات جنيف التي تدعمها الأمم المتحدة. لكن أياً من هذه العواقب لا يمكن مقارنتها بالخسائر المحتملة في صفوف المدنيين.

وقد يترتب على عملية التحالف في جنوب سوريا تبعات على الأمن الوطني للأردن وإسرائيل اللتين تعتبران وجود الأسد وشركائه (إيران وحزب الله) في الجنوب تهديداً



مباشراً لهما، بل إن مصلحة إسرائيل الاستراتيجية تكمن في ضمان عدم منح حزب الله وحرس الثورة الإسلامية أي موطئ قدم بالقرب من حدودها. ويتمركز الحرس الثوري الإيراني على بعد 70 كيلومتراً فقط من الحدود الشمالية للأردن، ما يثير القلق لدى الدولتين. وهو ما اعترف به العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني عندما قال في مقابلة مع صحيفة «واشنطن بوست» إن وجود الحرس الثوري الإيراني لا يمكن تحمّله قريباً من الحدود الأردنية. وفي الوقت الذي تهدف فيه قوات التحالف إلى القضاء على داعش في الجنوب، فإنها تمثل في الوقت نفسه رسالة واضحة إلى الأسد مفادها أن الولايات المتحدة وحلفاءها ملتزمون بمنع «داعش» وإيران من الحصول على موطئ قدم إقليمي.

وقد تركت الضربة العسكرية الأمريكية الأخيرة لسوريا الكثير من الشك بشأن الخطوة التي ينوي ترامب القيام بها ضد الأسد، وخصوصاً أن مسؤولين أمريكيين كباراً صرحوا باتخاذ المزيد من الإجراءات ضد الأسد. وبالتالي فإن أي عملية عسكرية في جنوب سوريا ستكون حيوية بصورة لا تقحم الجنود الأمريكيين في صراع مفتوح مع نظام يصعب تجنبه.

وفي الثامن من الشهر نفسه أفاد ضابط سياسي في الجيش السوري الحر بأن القوات الأمريكية تتحرك نحو الحدود الأردنية برفقة وحدة عسكرية من القوات الأردنية. وفي التاسع من إبريل أكدت صحيفة «الحياة» التقارير السابقة عن مصدر سياسي في عمان قالت فيها إن وحدة عسكرية أمريكية-بريطانية مشتركة موجودة في شمال الأردن تنتظر الضوء الأخضر لعبور الحدود السورية لمهاجمة لواء خالد

بن الوليد التابع لتنظيم «داعش» في مرتفعات الجولان. وفي العاشر من إبريل الجاري، تمكنت قوات التحالف وقوات المعارضة السورية في قاعدة طنف الواقعة على بعد عشرة أميال شمال الحدود الأردنية من رد هجوم

من قبل مسلحي تنظيم «داعش» ودمرت العديد من المركبات المهاجمة، وجهازاً متفجراً على المركبات، كما قتلت عدداً من مقاتلي التنظيم بدعم جوي من التحالف.

وفي الحادي عشر من إبريل أفادت قناة «الجزيرة» بأن الولايات المتحدة وقوات التحالف تستعد لشن هجمات من الأردن باتجاه جنوب سوريا، وبشكل أكثر تحديداً، في صحراء شرق سوريا ودرعا، حيث بدأت الانتفاضات السورية في عام 2011.

وفي 14 إبريل أعلن وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، أن موسكو ستواصل مراقبة عمليات بناء هذا التحالف والتجهيزات العسكرية على الحدود الجنوبية لسوريا.

وعلى الرغم من اعتراض إدارة ترامب الصريح على نظام بشار الأسد مؤخراً، فإنها ظلت متمسكة بالتزامها محاربة «داعش» وقد وسعت الولايات المتحدة -التي أعطت أولوية في السابق لدعم قوات سوريا الديمقراطية- من دعمها لعناصر «مناسبة» من المعارضة السورية في الجنوب. وهو ما يعتبر تغييراً في التكتيك يطرح تبعات جديدة محتملة.

إن الدعم الأمريكي لعناصر مختارة من المعارضة السورية في الجنوب يمكن أن يزيد من وتيرة القتال في الجبهة

ماذا وراء تزايد الإنفاق العسكري في العالم؟

تزايد الإنفاق العسكري في العالم، وفقاً لأحدث تقرير صدر عن معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام (سيبري)، والذي نشر يوم الاثنين الماضي، يشير بوضوح إلى استمرار التوتر وعدم الاستقرار في البيئتين الإقليمية والدولية نتيجة تصاعد حدة الصراعات المسلحة في العديد من المناطق وتصاعد خطر الإرهاب.



دولار. كما تشهد منطقة آسيا نزاعات حادة - لم تتحول بعد إلى مواجهة عسكرية- كالتوتر بين اليابان والصين بسبب النزاع حول السيادة على بعض الجزر. أما في أوروبا، فإن العديد من دول وسط أوروبا لجأت إلى زيادة إنفاقها الدفاعي، كرد فعل للتهديد المتزايد من قبل روسيا.

- تزايد اللجوء إلى القوة العسكرية بدلاً من العمل الدبلوماسي من جانب العديد من دول العالم في حل الصراعات والنزاعات، وهو ما دفع هذه الدول بحسب ماريوس باليس، الباحث في المركز الدولي للتغيير في مدينة بون الألمانية، إلى العمل على تعزيز أمنها من خلال زيادة التسليح والإنفاق الدفاعي، وخاصة مع تصاعد خطر الإرهاب الذي بات يستهدف العديد من دول المنطقة والعالم.
- التوجهات الجديدة لإدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لزيادة قدرات القوات المسلحة الأمريكية، وهذا يفسر تعهده في شهر مارس الماضي بزيادة الحصص العسكرية في الإنفاق العام (بـ 54 مليار دولار)، أو بـ 10 بالمئة، على حساب مجالات أخرى.
- تجاوز العديد من دول حلف الناتو النسبة المخصصة للإنفاق الدفاعي، والتي تقدر بـ 2% من الناتج المحلي الإجمالي، وفقاً لما تنص عليه معاهدة حلف شمال الأطلسي، وهذا ما أكدته التقرير الجديد لمعهد «سيبري»، الذي أشار إلى أن الولايات المتحدة وإستونيا وفرنسا واليونان هم الأعضاء الوحيدون بالحلف المؤلف من 27 دولة الذين يلتزمون بهذه النسبة. وهذا لا يمكن فصله أيضاً عن الحرب الباردة بين الحلف وروسيا، والتي تجعل كلاً من الطرفين يواصل زيادة الإنفاق الدفاعي.

جاء التقرير الأخير لمعهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام (سيبري)، الذي صدر يوم الإثنين الماضي الموافق الرابع والعشرين من إبريل 2017، ليؤكد استمرار التزايد في الإنفاق العسكري العالمي، حيث توقع التقرير أن يكون الإنفاق العالمي في المجال العسكري قد زاد بنسبة 0.4% ليصل إلى 1.7 تريليون دولار تقريباً عام 2016، وسط مخاوف من «الإرهاب» والصراعات، مشيراً إلى أن دولاً عدة -من بينها الولايات المتحدة والصين وروسيا- شهدت قفزات كبيرة في إنفاقها الدفاعي خلال عام 2016. ووفقاً للتقرير، فقد ارتفع الإنفاق العسكري للولايات المتحدة بنسبة 1.7% إلى 611 مليار دولار، أي ثلاثة أضعاف حجم إنفاق الصين البالغ 215 ملياراً عام 2016 محتلة المركز الثاني. وحلت روسيا ثالثة بفضل اندفاع غير متوقع نحو الإنفاق العسكري، قبل السعودية التي شهدت انخفاضاً بالإنفاق جراء تراجع أسعار النفط على الأرجح، واحتلت الهند المركز الخامس حيث بلغت نفقاتها 55.9 مليار دولار، وجاءت بعدها كل من فرنسا وبريطانيا.

وفيما يتعلق بمنطقة الشرق الأوسط، أشار التقرير إلى أن الإنفاق العسكري الإجمالي انخفض بنسبة 17% خلال العام الماضي 2016، مقارنة بمستوياته في 2015، وذلك بسبب تأثير انخفاض أسعار النفط على اقتصادات عديد من دول المنطقة، لكنه ارتفع في إيران بنسبة 17% بين عامي 2015 و2016، فرفع العقوبات الدولية أفاد الاقتصاد الإيراني، محسناً إيرادات الدولة، وموفرًا للحكومة حرية زيادة إنفاقها العسكري. تزايد الإنفاق العسكري في العالم يمكن تفسيره انطلاقاً من العوامل والاعتبارات الآتية:

- تفاقم حدة النزاعات والصراعات المسلحة في العديد من مناطق العالم، فمناطق الشرق الأوسط تموج بصراعات عدة في سوريا واليمن وليبيا والعراق، كما أن رفع العقوبات عن إيران العام الماضي جعلها توجه جزءاً كبيراً من ميزانيتها للإنفاق الدفاعي، ولدعم أذرعها العسكرية في العديد من دول المنطقة. كما أدت التوترات في شبه الجزيرة الكورية، والتهديدات المستمرة من بيونج يانج إلى نمو كبير في الإنفاق العسكري بكوريا الجنوبية، والذي بلغ 36.8 مليار

الأسهم الصغيرة تقود عودة السيولة إلى الأسواق المالية المحلية



الربع الأول. ويتوقع المحللون استمرار السيولة في الارتفاع خلال الجلسات المقبلة لتصل إلى مستوياتها التي وصلت إليها مع بداية العام الجاري، مدعومة بدخول المحافظ والمؤسسات الأجنبية لتشكل قوة شرائية جديدة برغم تذبذب أداء المؤشرات العامة في سوقي أبوظبي ودبي الماليين.

شهدت الأسهم المحلية، خلال جلسات الأسبوع الماضي، عمليات تجميع من المستثمرين الأفراد والمؤسسات والمحافظ الأجنبية، شملت عدداً من الأسهم ذات الأوزان الصغيرة؛ في خطوة استباقية تستهدف اقتناص الفرص الاستثمارية وسط توقعات بارتفاع الأسعار خلال الجلسات المقبلة؛ مدعومة بالنتائج الإيجابية للشركات المدرجة نهاية الربع الأول من العام الجاري. وقال محللون ووسطاء ماليون إن عمليات التجميع ظهرت بوضوح في تعاملات المستثمرين الأفراد، الذين قاموا بالدخول على عدد من الأسهم المنتقاة، التي أعلنت مؤخراً نيتها إجراء عمليات استحواذ واندماج، مؤكداً أن معظم الأسهم المحلية شهدت، خلال جلسات نهاية الأسبوع الماضي، مزيداً من عمليات الشراء الانتقائي، مع بلوغ الأسعار مستويات مغرية، وتزايد التكهّنات الجيدة حيال نتائج

النفط يرتفع بفعل نظرة أكثر تفاؤلاً بشأن تخفيضات «أوبك»



ارتفعت أسعار النفط، أمس الجمعة؛ بفعل التفاؤل بين المستثمرين بأن «أوبك» ستوافق على تمديد تخفيضات الإنتاج التي تهدف إلى التخلص من تخمة في المعروض بالأسواق العالمية للنصف الثاني من هذا العام. وارتفع الخام الأمريكي الخفيف 18 سنتاً إلى 49.15 دولار للبرميل بحلول الساعة 1903 بتوقيت جرينتش، في حين جرت تسوية العقود الآجلة لخام القياس العالمي مزيج برنت على ارتفاع قدره 27 سنتاً إلى 51.71 دولار للبرميل. ويتجه الخامان إلى تسجيل خسائر على أساسين أسبوعي وشهري. وأظهر استطلاع لآراء اقتصاديين ومحللين، أجرته وكالة «رويترز»، أنه إذا وافقت «منظمة البلدان المصدرة للنفط» (أوبك) على تمديد تخفيض الإنتاج، فقد تتقلص تخمة المخزونات العالمية نهاية العام الجاري. وستجتمع «أوبك» في مايو المقبل لمناقشة سياسة إمدادات النفط، وقال أمينها العام، محمد باركيندو، هذا الأسبوع، إن المنظمة تريد أن تنخفض المخزونات العالمية أكثر. وأسهم ذلك في تعزيز ثقة المستثمرين بأن المنظمة ستمدد تخفيضات الإنتاج حتى النصف الثاني من هذا العام.

الاقتصاد الياباني يسجل انتعاشاً للشهر الرابع على التوالي

والإنتاج، خاصة قطاع السيارات، مدعوماً بالتوسع الاقتصادي الخارجي، وشعور إيجابي لدى القطاعات غير الصناعية، بما في ذلك قطاعا النقل والبريد. ولم تغير الحكومة تقييم العديد من القطاعات الاقتصادية المحلية الأخرى، وأشارت إلى تحسن الصادرات القوي إلى آسيا، خاصة قطع الهواتف الذكية، كما رفعت تقييم الاقتصاد العالمي.



أبقت الحكومة اليابانية على تقييمها العام للاقتصاد المحلي للشهر الرابع على التوالي؛ وذلك خلال إبريل الجاري معتبرة أن الاقتصاد الياباني في انتعاش معتدل. ورفع تقرير صادر عن مكتب رئاسة الوزراء اليابانية تقييم الثقة لدى قطاع الأعمال من «يتحسن ببطء» إلى «يتحسن»؛ مدعوماً بنتائج «مسح تانكان»، الذي أشار إلى تعديل صعودي في نمو الصادرات

«مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية» ينظم محاضرة عن «الكتابة الإبداعية في المرحلة الأساسية للتعليم وارتباطها بالتربية الأخلاقية»



نظّم «مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية» محاضرة بعنوان «الكتابة الإبداعية في المرحلة الأساسية للتعليم وارتباطها بالتربية الأخلاقية»، وذلك يوم الأربعاء الماضي، في «قاعة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان» بمقر المركز في أبوظبي، قدّمتها الأستاذة فتحية محمود صديق، الخبيرة التربوية، التي استهلّت محاضرتها بتوجيه الشكر الجزيل إلى «مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية»، ومديره العام سعادة الأستاذ الدكتور جمال سند السويدي، معربة عن اعتزازها بالدور المهمّ الذي يقوم به المركز في خدمة القضايا المحلية والعربية والدولية.

وأشادت المحاضرة في البداية بمبادرة مادة التربية الأخلاقية التي أطلقها ديوان ولي عهد أبوظبي، بتوجيهات صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة -حفظه الله-؛ مشيرة إلى أن التربية الأخلاقية تهدف إلى تأصيل الفضيلة في تنظيم سلوك الأفراد بما يتطابق ويتوافق مع القيم المكتسبة، مشيرة في هذا الشأن إلى رأي لسعادة الأستاذ الدكتور جمال سند السويدي بأننا يجب ألا ننظر إلى التربية الأخلاقية بمعناها الضيق، وإنما هي رؤية شاملة تقوم على الأخلاقيات والتطوير الذاتي والمجتمعي والثقافة والتراث والتربية المدنية والحقوق والمسؤوليات. ثم انتقلت إلى الحديث عن مفهوم «الإدراك» لدى الأطفال على أنه عملية معرفية يبدأ بها الطفل في البحث لبنني معلومات عن محيطه ويفهمه.

ثم تناولت المحاضرة أهمية الكتابة الإبداعية بوصفها محوراً من محاور اللغة في تطوير الإدراك وتنميته في مرحلة التعليم الأساسي، مشيرة إلى أن عمليات صياغة التركيبة الذهنية، وإعادة تشكيلها، وتكوين وسائل التفكير، وتأسيس القيم، وتنمية المهارات لدى الطلبة، إنما تتم عبر اللغة المكتوبة، وأنه توجد علاقة بين الإدراك، بوصفه عملية من عمليات التفكير، والسلوك بوصفه ترجمة عملية لما استقر في الذهن من أفكار وقيم، وهذه العلاقة تتسلسل بمراحل: من تطور الإدراك، ثم اكتساب القيم، ثم يليه السلوك؛ فنحن نرى العالم كما ندركه وليس كما نراه؛ لذلك فإن الأفراد يختلفون في إدراكهم للواقع وفقاً

للميول والاهتمامات والثقافة ومستوى التعليم والخلفية الاجتماعية. فالقيم الإيجابية المكتسبة تدفع الأفراد نحو السلوك المطلوب، مشيرة في هذا الإطار إلى العلاقة الوطيدة بين اللغة والتربية الأخلاقية، التي تُعنى بتنشئة الإنسان المسؤول، المنضبط ذاتياً، والمدرك لعواقب أفعاله، والقادر على التمييز والاختيار منذ سن مبكرة. وشدّدت المحاضرة فتحية صديق على أهمية التمكن من «اللغة الأم» لدى الأطفال في عملية الإدراك، مشيرة إلى أن اللغة بمحاورها الأربعة -القراءة والكتابة والمحادثة والاستماع- تلعب دوراً مهماً في تنمية المفاهيم لدى الأطفال. وأشارت المحاضرة إلى العلاقة بين اللغة والهوية؛ ذلك أن التطور في استخدامات اللغة يستتبعه وضوح في الهوية؛ فالمهارات الذهنية التي تتحقق بفضل تعلم اللغة إنما تحتاج إلى دعم وتحفيز في البيئة المدرسية وخارجها حتى ينمو وعي الطفل السليم ببيئته، ويدرك ذاته ومحيطه، ويقوى شعوره بالانتماء إلى تلك البيئة، وإلى إرثه الثقافي الحضاري؛ فتتشكل هوية الطفل في توازن واعتدال. وخلصت المحاضرة إلى أننا بحاجة إلى برامج وأنشطة لتنمية اللغة لدى الطلبة، إضافة إلى مهارات وأنشطة لتطوير مهارات الكتابة لديهم في مراحل التعليم الأساسي، لترسيخ مفاهيم مثل احترام القوانين ونبذ العنف، ولتتشكل لديهم سلوك ذاتي ومراقبة ذاتية، مشيرة إلى أهمية التكرار والصبر في أثناء العملية التعليمية كي يتمكن الطفل من اكتساب المهارات المستهدفة.

«مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية» يشارك في «معرض أبوظبي الدولي للكتاب»



أمهم. ويعرض المركز كتاب «بصمات خالدة.. شخصيات صنعت التاريخ وأخرى غيرت مستقبل أوطانها»، باللغتين العربية والإنجليزية، وهو من تأليف سعادة الأستاذ الدكتور جمال سند السويدي، مدير عام المركز. والكتاب يتناول سيرة 22 شخصية عالمية بارزة لها بصماتها في بلادها والعالم، في مجالات السياسة والاقتصاد والتنمية والفكر والعلم وغير ذلك، ومثلت مواقفها وإنجازاتها وإبداعاتها وعبقريتها وقوة إرادتها مصدر إلهام لأجيال بعد أجيال، من خلال ما رسّخته من قيم إيجابية، وما قدمته من دروس وعبر لوضع أسس صلبة تساعد على مواجهة تحديات العصر وأزماته.

ويعرض المركز كذلك كتاب «السراب»، الفائز بـ«جائزة الشيخ زايد للكتاب لعام 2016 - فرع التنمية وبناء الدولة»، الصادر بسبع لغات (العربية والإنجليزية والفرنسية والأوردية والألمانية والروسية والإسبانية)، وهو كذلك من تأليف سعادة الأستاذ الدكتور جمال سند السويدي، مدير عام المركز. وقد حظي هذا الكتاب باهتمام محلي وإقليمي وعالمي واسع، ولاقى إشادة كبيرة من الباحثين والأكاديميين والأوساط الثقافية والفكرية منذ صدوره. ويتصدى الكتاب لقضية الجماعات الدينية السياسية، ويتمحور حول فكرة «السراب السياسي» الذي يترتب على الوهم الذي تسوّقه هذه الجماعات للشعوب العربية والإسلامية؛ وكيف تحاول استغلال الدين الإسلامي الحنيف؛ لتحقيق مصالح سياسية أو شخصية، داعياً إلى استعادة دور العقل والاجتهاد والتفكير والتدبر، واتباع الدين الحقيقي الذي يحث المسلمين على القيم الفاضلة.

ويشارك «مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية» في «معرض أبوظبي الدولي للكتاب» لعام 2017 بجناح سيتم فيه، بالإضافة إلى عرض إصدارات المركز، وبيعها، تسليط الضوء على أنشطته وإنجازاته.

يشارك «مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية» في الدورة السابعة والعشرين لـ«معرض أبوظبي الدولي للكتاب» لعام 2017، التي تقام خلال الفترة من السادس والعشرين من شهر إبريل الجاري إلى الثاني من شهر مايو المقبل، في «مركز أبوظبي الوطني للمعارض»، بالعاصمة أبوظبي. وقد قام معالي الدكتور سلطان بن أحمد سلطان الجابر، وزير دولة، رئيس مجلس إدارة المجلس الوطني للإعلام، خلال افتتاح المعرض يوم الأربعاء الماضي، بزيارة الجناح الخاص بـ«مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية» في المعرض.

وتأتي مشاركة «مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية» في «معرض أبوظبي الدولي للكتاب» من منطلق إيمانه بأهمية الفعاليات الثقافية التي تشهدها مختلف إمارات الدولة، وإسهاماً منه في إنجاح هذه الاحتفالية الثقافية التي تقام سنوياً في العاصمة أبوظبي، وكي يكون المركز على تواصل مباشر ومستمر مع جمهور المثقفين والباحثين والقراء من زائري المعرض، خاصة أن هذا المعرض يُعدُّ منصة ثقافية تجمع بين الكتاب وقرائه، وتسهم في تعظيم قيمة القراءة، وتشجيع اقتناء الكتب، وتعزيز الحركة الثقافية في المجتمع الإماراتي. كما أن هذه المشاركة تندرج ضمن الهدف الرئيسي للمركز منذ إنشائه في مارس 1994، وهو خدمة المجتمع، والإسهام في نشر الوعي والثقافة والمعرفة؛ حيث يحرص المركز على عرض أحدث إصداراته العلمية التي تتناول بالبحث والتحليل مختلف القضايا الاستراتيجية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمعلوماتية، التي تهتم دولة الإمارات العربية المتحدة ودول «مجلس التعاون لدول الخليج العربية» بصفة خاصة، والقضايا المتعلقة بالعالم العربي، وأهم المستجدات الإقليمية والعالمية بصفة عامة، وذلك من منطلق إدراكه أهمية التفاعل الإيجابي مع هذه القضايا المختلفة، وبناء قاعدة معرفية بشأنها، تساعد الباحثين والأكاديميين، وتخدم مسيرة البحث العلمي.

ويشارك المركز في المعرض بمجموعة كبيرة من إصداراته، التي تتضمن العديد من الكتب المميزة، من بينها كتاب «بقوة الاتحاد: صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان القائد والدولة»، الطبعة الخامسة، الصادر بخمس لغات (العربية والإنجليزية والفرنسية والكورية والإيطالية)، والذي يمثل رحلة استكشاف للمسيرة الفريدة للوالد المؤسس المغفور له - بإذن الله تعالى- الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان -طيب الله ثراه-، وما كان يتمتع به من مهارات قيادية وسياسية وضعت في مصاف الزعماء العظماء الذين نجحوا عبر التاريخ في بناء

الأستاذ الدكتور جمال سند السويدي يشارك في ندوة «دور الأمن القومي العربي في عصر جديد» بجمهورية مصر العربية



في مواكبة القرارين السياسي والعسكري في مواجهة مختلف الأزمات التي تواجهها منطقتنا العربية في الوقت الراهن، مؤكداً سعادته أن التحالف، الذي انطلق تزامناً مع «تحالف عاصفة الحزم»، الذي تقوده المملكة العربية السعودية في اليمن، يعكس أهمية دور المفكرين والباحثين العرب في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ الأمة التي تواجه تدخلات قوى إقليمية في شؤونها الداخلية.

وقد أكد سامح شكري، وزير الخارجية المصري، الذي كان من بين أبرز المشاركين بالندوة، في محاضراته، أن الإصلاح الشامل في إطار الدولة الوطنية الحديثة هو الملاذ الوحيد لمواجهة التهديدات المتصاعدة في المنطقة، مشيراً إلى أن حالة التفكك التي تواجه الدولة الوطنية في المنطقة العربية وفرت بيئة حاضنة ليس للمنظمات الإرهابية فقط، وإنما لتدخلات دول غير عربية. وشدد شكري على أهمية مناقشة التحديات التي تواجه صياغة مفهوم جديد للأمن القومي العربي يتواءم مع المخاطر الراهنة التي تواجه الأمة العربية والعالم. كما استعرض أهم التطورات التي طرأت على سياسة

إسهاماً من سعادته في تعزيز مكانة الفكر في مواجهة أبرز التحديات الراهنة في العالم العربي؛ وإيماناً منه بدور أصحاب الرأي المستنير في الإسهام في تقديم أنجع الحلول لأبرز المشكلات الأمنية والسياسية والاجتماعية الشائكة، شارك سعادة الأستاذ الدكتور جمال سند السويدي، مدير عام مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، رئيس الأمانة العامة لتحالف عاصفة الفكر، في الندوة الفكرية التي نظّمها التحالف بالتعاون مع «مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية»، وذلك في جمهورية مصر العربية، أول من أمس الخميس، تحت عنوان «دور الأمن القومي العربي في عصر جديد».

وبهذه المناسبة أكد سعادة الأستاذ الدكتور جمال سند السويدي أن هذه الندوة تأتي امتداداً لسلسلة الندوات التي سبق أن عقدها «تحالف عاصفة الفكر» من قبل في أبوظبي والمغرب والبحرين، مشيراً سعادته إلى أن هذه الندوة تعدّ استمراراً للجهود التي يبذلها التحالف من أجل دعم صانع القرار في الدول العربية عبر إمداده بالمعلومات والبيانات الضرورية، بالإضافة إلى نشر الوعي الفكري بشأن مختلف القضايا والتحديات التي تواجهها الأمة العربية في هذه المرحلة، وخاصة ما يتعلق بقضايا الأمن القومي العربي.

وأضاف سعادته أن تبني «مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية» فكرة تأسيس «تحالف عاصفة الفكر» بين مجموعة من مراكز البحوث العربية أتى انطلاقاً من إيمانه بدور الفكر

كما شارك في الندوة كلٌّ من: أسعد بن صالح بن عبدالمحسن الشملان، أستاذ العلوم السياسية في معهد الأمير سعود الفيصل للدراسات الدبلوماسية بالمملكة العربية السعودية، والدكتور مصطفى الفقي، المفكر والسفير المصري السابق، والدكتور عبدالحق عزوزي، الأستاذ الجامعي والمفكر الأكاديمي المغربي، والدكتور محمد أبوحمور، أمين عام منتدى الفكر العربي بالمملكة الأردنية الهاشمية، وراشد العريمي، المستشار والكاتب الإعلامي الإماراتي، والدكتور حسن أبوطالب، مستشار مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، والدكتور عبدالعليم محمد، مستشار مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، وفواز أحمد سلمان، الأمين العام لتحالف مراكز البحوث العربية بمملكة البحرين، وهذا فضلاً عن عدد كبير من المفكرين والكتاب والصحفيين والأكاديميين والدبلوماسيين والإعلاميين المصريين والعرب.

وقد توزعت الندوة على جلتين: افتتاحية وختامية، وخمس جلسات رئيسية، تناولت أبرز قضايا الأمن العربي المطروحة في المرحلة الراهنة، حيث حملت الجلسة الأولى عنوان «التحديات الرئيسية للأمن القومي العربي في الوقت الراهن»، بينما تناولت الجلسة الثانية موضوع «التحديات الإقليمية للأمن القومي العربي»، أما الجلسة الثالثة؛ فقد تم تخصيصها لموضوع «تهديد الإرهاب للأمن القومي العربي»، في حين حُصت الجلسة الرابعة لموضوع «تحدي تماسك الدولة الوطنية»، فيما عُقدت الجلسة الخامسة تحت عنوان «تحدي القضية الفلسطينية». وشهدت الجلسة الختامية نقاشاً مفتوحاً حول قضية الأمن القومي العربي.

مصر الخارجية في الفترة الأخيرة، مشيراً إلى محورية الدائرة العربية بين دوائر الأمن القومي المصري، التي تُعدُّ من المبادئ المستقرة في عقيدة السياسة الخارجية المصرية.

كما أكد أن الأمن القومي الشامل للمنطقة العربية لن يتحقق إلا من خلال إيجاد حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية. وقد شارك في الندوة، التي حظيت باهتمام كبير من وسائل الإعلام المصرية، مجموعة كبيرة من المسؤولين؛ فالى جانب وزير الخارجية، سامح شكري، شارك الدكتور رياض ياسين، وزير الخارجية اليمني السابق، والسفير محمد العرابي، وزير الخارجية المصري السابق، والدكتور الشيخ خالد بن خليفة آل خليفة، نائب رئيس مجلس الأمناء، المدير التنفيذي لمركز عيسى الثقافي بمملكة البحرين، والأستاذة جميلة سلمان، النائب الثاني لرئيس مجلس الشورى في مملكة البحرين، بالإضافة إلى كلٌّ من: ضياء رشوان، مدير مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية في جمهورية مصر العربية، ومحمد أبوالعينين، الرئيس الشرفي للبرلمان الأورومتوسطي في جمهورية مصر العربية، ومحمد الحمادي، رئيس تحرير صحيفة الاتحاد الإماراتية، ومحمد توفيق ملين، مدير عام المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية في المملكة المغربية، والدكتور فهد رفاعي الشليمي، رئيس المنتدى الخليجي للأمن والسلامة بدولة الكويت، والدكتور محمد السعيد إدريس، مستشار مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، والدكتور عايد المناع، الأكاديمي والمحلل السياسي الكويتي، وخالد بن حمد المالك، رئيس تحرير صحيفة الجزيرة السعودية، والدكتور عبدالحميد الأنصاري، أستاذ السياسة الشرعية في كلية القانون بجامعة قطر سابقاً.